

دعوات للتحقيق في مزاعم تهريب السعودية مبتعثا قتل أمريكية

السبت 29 ديسمبر 2018 12:12 م

دعا سيناتور أمريكي بارز وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو"، لتوضح ما إذا كانت الحكومة السعودية، ساعدت أحد مواطنيها على الهرب من الولايات المتحدة قبيل محاكمته في تهمة القتل غير المتعمد.

وفي رسالة يوم الجمعة، عبر السيناتور "رون وايدن"، (عن ولاية أوريغون) عن قلقه الشديد بشأن تقرير إعلامي محلي، قال إن الحكومة السعودية ربما أصدرت جواز سفر جديدا لمواطنها "عبدالرحمن سمير نورا"، في قضية قتل فتاة دهسا بولاية أوريغون.

واتهم المبتعث السعودي بقتل المراهقة، "فالون سمارت" (15 عاما)، وحال إدانته بتهمة القتل غير المتعمد في الحادث، كان سيواجه عقوبة السجن لمدة 10 سنوات.

وفي تقرير الأسبوع الماضي، أفادت صحيفة "أوريغونيان" أن محققين أمريكيين يعتقدون أن المبتعث السعودي الذي تم إطلاق سراحه بكفالة، فر من الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو/حزيران العام الماضي، على متن طائرة خاصة من خلال استخدام جواز سفر سعودي مزور (بهوية شخص آخر).

وفي هذا الصدد علق السيناتور "وايدن" قائلا: هذه ادعاءات مروعة على أي حال، لكن جريمة القتل الوحشي للصحفي "جمال خاشقجي" - الذي كان مقيما بالولايات المتحدة - على يد مسؤولين سعوديين في قنصلية بلاده بإسطنبول في مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي يطرح نمطا صارخا من الاستخفاف بالقانون، وإساءة استخدام الامتيازات الدبلوماسية.

وأضاف: "يجب أن تخضع هذه الادعاءات لتحقيق شامل، وإذا تبين أنها دقيقة، فسوف يستلزم ذلك فرض قيود كبيرة على الامتيازات الممنوحة للمملكة العربية السعودية، كما سيثير التساؤلات حول مستقبل العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية مع السعوديين.

وأثارت جريمة قتل "خاشقجي" غضبا عالميا ومطالبات مستمرة بالكشف عن مكان الجثة، ومن أمر بقتله.

وبعدما قدمت تفسيرات متضاربة، أعلنت الرياض أنه تم تقطيع جثة "خاشقجي"، إثر فشل "مفاوضات لإقناعه" بالعودة إلى المملكة.

وأعلنت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه)، مؤخرا، أنها توصلت إلى أن "قتل خاشقجي كان بأمر مباشر من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان".

لكن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، المرتبط بعلاقات وثيقة مع الرياض، شكك في تقرير الوكالة، وتعهد بأن يظل "شريكا راسخا" للسعودية.

وفي تقريرها ، ذكرت "أوريغونيان" ، أن القنصلية السعودية ساعدت "نورا" على دفع مبلغ 100 ألف دولار كفالة، وهو ما يكفي لإطلاق سراحه، وقد تم تحديد الكفالة في عام 2016 بمبلغ مليون دولار ولكن في ولاية أوريغون يمكن للمتهمين دفع 10% فقط من الكفالة الخاصة بهم لكي يتم إطلاق سراحهم.

وأفادت التقارير أن الحكومة السعودية أبلغت وزارة الأمن الداخلي أن المبتعث قد عاد إلى المملكة في يونيو/حزيران 2017، ولكنها رفضت الإجابة عن أسئلة بشأن كيفية هروبه من الولايات المتحدة.

وتعتقد السلطات الفيدرالية أن "نورا" قد خلع جهاز المراقبة والمتابعة من كاحله قبل الفرار من البلاد.

ونقلت الصحيفة عن "أريك وولستروم" ، من (خدمة مارشال والأمن الداخلي الاتحادي) قوله؛ إن الوكالة بدأت تحقيقا منذ اليوم الأول لاختفاء المتهم.

وأشار مراقبون أمريكيون إلى أن السعودية تدخلت في السابق عندما يواجه مواطنوها تهمة في الولايات المتحدة.

وكان "نورا" الذي ترعرع في مدينة جدة، طالبا في منطقة بورتلاند لعدة سنوات، ابتداء من عام 2014، وكان يحصل على راتب شهري قدره 2000 دولار من الحكومة السعودية.

وقد واجه "نورا" اتهامات بالقتل غير العمد، وجرم الفرار والهرب من مكان الحادث والقيادة المتهوررة، عندما ألقى القبض عليه للمرة الأولى.

وقال "كريس لارسن" محامي عائلة الضحية، لماذا لا تحترم الحكومة السعودية نظامنا القضائي؟، إنه أمر يستجوب الشجب.